

مؤتمر نزع السلاح

CD/1559

21 October 1998

ARABIC

Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى
الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح من الممثل الدائم لتركيا يحيل
فيها نص بيان وزارة خارجية تركيا الصادر في ١٥ تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن تمديد الوقف الاختياري الشامل
المفروض على تصدير ونقل جميع الألغام
البرية المضادة للأفراد

أتشرف بأن أحيل إليكم نص بيان وزارة خارجية تركيا الذي صدر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
فيما يتعلق بتمديد الوقف الاختياري الشامل الذي فرضته تركيا في عام ١٩٩٦ على تصدير ونقل جميع
الألغام البرية المضادة للأفراد لمدة ثلاث سنوات أخرى.

وسوف أكون ممتناً لو أمكن إصدار هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح
وتوزيعه على جميع وفود الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) مورات سنغار
السفير
الممثل الدائم

بيان وزارة خارجية تركيا

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣ وكجزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى منع انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد، باتخاذ قرارات تدعو فيها الدول الأعضاء إلى فرض وقف على تصدير الألغام البرية. وفي ضوء هذه القرارات، قامت تركيا التي كانت تنفذ بالفعل وقفاً اختيارياً بحكم الواقع يتمثل في عدم تصدير أي نوع من أنواع الألغام البرية المضادة للأفراد في السنوات الأخيرة، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بإعلان وقف اختياري شامل من طرف واحد على تصدير ونقل جميع أنواع الألغام البرية المضادة للأفراد يمكن تجديده لمدة ثلاث سنوات أخرى. وبالنظر إلى قيام أربعين دولة بالتصديق على اتفاقية أوتاوا ودخولها حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩، قررت تركيا، كتعبير مجدّد منها عن تصميمها على المساهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف منع الحوادث التي تسببها الألغام البرية المضادة للأفراد والتزامها بالأهداف الإنسانية للصكوك الدولية ذات الصلة في هذا الميدان، أن تمدد الوقف الاختياري الذي فرضته لمدة ثلاث سنوات أخرى ابتداءً من تاريخ انتهائه.

وقد دأبت تركيا منذ المراحل الأولية على تقديم الدعم والمساهمة في الجهود التي يجري الاضطلاع بها في مؤتمر نزع السلاح بهدف تحقيق حظر عالمي النطاق على نقل الألغام البرية المضادة للأفراد. وعلاوة على ذلك أجرت تركيا أيضاً اتصالات مع بعض جيرانها لوضع نظم ثنائية كي تصبح حدودها المشتركة خالية من الألغام البرية المضادة للأفراد ومن أجل منع استخدامها في المناطق الحدودية في المستقبل.

غير أن ما يدعو إلى الأسف أنه، برغم حساسية المجتمع الدولي إزاء هذه المسألة وبرغم الخطوات الإيجابية المتخذة بصددها، نجد الآن أن منظمات إرهابية شتى تستخدم الألغام البرية المضادة للأفراد بصورة عشوائية مستهدفة الناس كافة، بمن فيهم النساء والأطفال. وأعتقد أن قرارنا بتمديد الوقف الاختياري الراهن سوف يسهم إلى حد كبير في الجهود المبذولة من أجل فرض حظر عالمي النطاق على الألغام البرية المضادة للأفراد.

أنقرة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨